يرى المحلل بين يديه من الدلائل ما يكفي لافتراض الجواب الايجابي للتساؤلات المار ذكرها .

ج — ثمة نقطة ضعف اخرى تكمن في هذه السياسة هي انها ، لكي تكون فعالة ومع افتراض وجود جواب مرض للنقطتين (أ) و(ب) اللتين سبق تقديمهما ، ينبغي ان يرافقها وقف تزويد البلدان الغربية بالنفط (وهو يقع تحت المجموعة الثانية من السياسات النفطية) . فاذا اقتصر التأميم في النهاية على تحويل ملكية اسهم الشركات للبلدان المصدرة للنفط ولم يتعد ذلك الى حجب النفط عن البلدان الغربية ، ظل اثر التأميم ماليا فحسب ، وهو اثر ضخم ووجيه لكنه ليس حاسما ، سواء في مرحلة التهديد أم التنفيذ . ذلك اننا نفترض التعويض الملائم للشركات خاصة وان معظم رؤوس اموالها قد جرى اهتلاكه حتى الآن . وفي اية حال فان الاقتصادات الغربية قادرة على استيعاب الصدمة المالية الناجمة عن ضياع ارباح الشركات السنوية على ضخامة هذه الارباح ، ما دام تدفق النفط مستمرا (تمثل الارباح اقل من ربع واحد بالمئة من الناتج القومي الاجمالي للدول الغربية المعنية) ، هذا مع صعوبة استيعاب الصدمة في ميزاني المدفوعات الاميركي والبريطاني .

اذن فان الخطوة الحرجة في هذا الصدد هي **حجب النفط** عن البلدان الغربية ، وحجب النفط اكثر من اي عامل آخر يقود في تحليلنا الى ضربة معاكسة قد تبلغ حد الحرب كما ستبين عند تحليل المجموعة الثانية من السياسات .

ولئن قيل ان الناحية المالية لسياسة التأميم الكلي (فيما اذا نفذ بعد فشل مرحلة التهديد) والمؤدية الى توجه ارباح الشركات (كائنة ما كانت) الى خزانات البلدان العربية المصدرة للنفط هي بيت القصيد لانها توفر للعالم العربي احتياطيا ماليا ضخما يمكن تمويل النضال ضد اسرائيل بواسطته ، جاز التساؤل فيما اذا كان العالم العربي يشكو شحة في الموارد المالية الآن وقبل التأميم . وبالتحديد فان عائدات النفط العربي بلغت عام ١٩٧١ نحو ٦٫٩٨٠ مليون دولار كما ان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العربي الموحد يتمتع بفائض ضخم نقدره لسنة ١٩٧١ بأكثر من ٢٫٠٠٠ مليون دولار . والمشكلة اذن ليست مشكلة موارد مالية وانما مشكلة التعاون العربي الصادق والقبول بتوجيه قسم كبير جدا من هذه الموارد لحاجات النضال العسكري والسياسي ، وهذه قضية **ارادة نضال لا قضية اقتصاد في المقام الاول** — وبالتالي فان توفر المزيد من الموارد بفضل التأميم اي الحصول على ارباح الشركات (التي تقدر لعام ١٩٧١ بنحو ٤٤٫٤٥٠ مليون دولار) قبل حسم اقساط التعويض ، لن يبدل الصورة الا هامشيا ما دامت الرغبة العربية في الالتزام الكامل وغير المتحفظ بالنضال غير متوفرة .

د — نقطة الضعف الرابعة ان البلدان الموجهة سياسة التأميم الكلي ضدها ليست الآن جميعها على المستوى نفسه من العداء للعالم العربي . وبما ان المفروض ان تتأثر الدول وتعمل بوحي مواقفها ومصالحها الراهنة اقل مما هو بوحي أوضاع تاريخية قريبة او بعيدة ، فان البلدان المصدرة للنفط تخطىء اذ تضع فرنسا ما بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧ او ايطاليا او اليابان على نفس مستوى المعاملة كالولايات المتحدة . وتوجيه المعاملة نفسها الى جميع الشركات والبلدان التي تنتسب هذه الشركات اليها تكون محصلته الاساءة الى علائق جيدة او مقبولة قائمة مع بعض البلدان الاجنبية ونقل هذه البلدان من مصاف الدول الصديقة او على الاقل المحايدة **حاليا** الى مصاف الدول العدوة . وبالطبع فان هذا ينافي مبدأ تقديم المصلحة الحالية والمستقبلة في التصرف السياسي للدولة على اي اعتبار آخر في التعامل .

هـ — اخيرا ، هناك موضوع « الضربة الاقتصادية المعادلة » ونعني بذلك قيام الدول